.. مسائل النقود والبنوك ..

* الجزء العملي من المقرر فقط *

مثال (١) :

اذا توفرت لدينا المعلومات التاليه :

- الوديعه الاوليه تبلغ 80,000 ريال
- نسبه الاحتياطي القانوني حددت بـ 10% . أوجد مضاعف النقود البسيط

الحل :-

$$\text{قانون مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعه الاوليه}$$

$$\text{بالتعويض في القانون} = \frac{1}{10\%} \times 80{,}000 = 800{,}000$$

مثال (٢) :

ماهي كميه النقود القصوى التي يمكن خلقها في نظام مصرفي مؤلف من بنك واحد فيه نقد سائل بمقدار 25000 ريال علما بان الافراد يحتفظون بكل ما لديهم من نقد في ذلك البنك وان نسبه الاحتياطي القانوني تساوي 8% ولا توجد هناك تسربات اخرى :

١- 225000 ريالا

٢- 312500 ريالا

٣- 287500 ريالا

٤- 200 000 ريالا

الشرح :
مضاعف النقود البسيط = ١/ (نسبة الإحتياطي القانوني) × الوديعه الأوليه
= (١/ ٨%) × ٢٥٠٠٠ = ٣١٢٥٠٠ ريال

مثال (٣) :

اذا علمت ان حجم الودائع الاولي في النظام المصرفي هو 50000 ريالا ، وكذلك قيل لك ان البنك المركزي يفرض نسبه 15% كاحتياطي اجباري . فما هي النقود التي يمكن لهذا النظام المصرفي خلقها؟

١- 7500 ريال

٢- 333333 ريال

٣- 283333 ريال

الشرح :
مضاعف النقود البسيط = ١/ (نسبة الإحتياطي القانوني) × الوديعه الأوليه
=(١/ ١٥%) × ٥٠٠٠٠ = ٣٣٣٣٣٣ ريال

مثال (٤):

اذا توفرت لدينا المعلومات التاليه :

- الوديعه الاوليه تبلغ 80,000 ريال
- نسبه الاحتياطي قانوني حددت بـ 5 %
- نسبه التسرب النقدي كانت في حدود 12 % . أوجد مضاعف النقود المركب

الحل :-

$$\text{قانون مضاعف النقود المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياط القانوني} + \text{نسبة الاحتياطي الخاص} + \text{نسبة التسرب}} \times \text{الوديعة}$$

$$\text{بالتعويض مباشره من القانون} = \frac{1}{12\%+8\%+5\%} \times 80{,}000 = 320{,}000$$

مثال (٥):

لو فرض انه لدينا القيم التاليه لمكونات معادله معدل تبادل :

مره في العام $V = 100$ بليون وحده نقديه $M = 5$

بليون صفقه $Y = 2.5$ وحده نقديه $P = 200$

الحل :-

$$\text{معدل التبادل} = P \times Y = M \times V$$

$$\text{بالتعويض} = 200 \times 2.5 = 100 \times 5$$

$$500 = 500$$

وافترض ان كميه النقود زادت من 5 بليون (مليار) وحده نقديه الى 10 بليون (مليار) وحده نقديه

فالتعويض في نفس المعادله نحصل على القيمه التاليه :

$$400 \times 2.5 = 10 \times 100$$

$$1000 = 1000$$

مثال (٦):

اذا كان اجمالي الودائع بالبنك 1000 دينار ، والاحتياطي الكلي 300 دينار وكانت نسبه الاحتياطي القانوني 10 % واجمالي القروض 700 دينار . أجب على الاسئلة التالية :

أ. مبلغ الاحتياطي القانوني المطلوب من البنك الاحتفاظ به نقدا هو :

١- 700 دينار
٢- 300 دينار
٣- 100 دينار
٤- صفر

الشرح :
الاحتياطي القانوني في السؤال 10 % نحسبها من قيمه الودائع بالبنك
= 10 % × 1000 = 100 دينار

ب. مبلغ الاحتياطي الحر أو الفائض :

١- 300 دينار
٢- 200 دينار
٣- 100 دينار
٤- صفر

الشرح :
الاحتياطي الحر او الخاص نحسبه بعد طرح قيمه الاحتياطي القانوني من :
مجمل مبلغ الاحتياطي = الاحتياطي الكلي – الاحتياطي القانوني
= 300 – 100 = 200 دينار

ج. عندما يقدم البنك اقصى ما يمكن من قروض ويعجز عن تقديم قروض ، الاحتياطي الحر يساوي :

١- صفر
٢- 200 دينار
٣- 100 دينار

الشرح :
طبعا احنا عارفين عندما تصل البنوك الى حد الاقتراض الكامل تصل قيمه الودائع المشتقه صفر فبالتالي الاحتياطي الحر يساوي صفر

د. مقدار الودائع المشتقه في هذا البنك حاليا هو :

١- 100 دينار
٢- 300 دينار
٣- 700 دينار
٤- صفر

الشرح :
الودائع المشتقه امرها سهل عندنا 1000 اجمالي الودائع و 300 مجموع الاحتياطي
اذا ما تبقى هو حجم الودائع المشتقه = 1000 – 300 = 700 دينار

مثال (٧):

اذا تلفت البنوك التجارية في احد الدول ودائع اوليه بقيمه 23 مليار وحده نقديه وكانت نسبه الاحتياطي القانوني التي حددها البنك المركزي تبلغ 4% فان هذا المبلغ من الودائع الاوليه سيتضاعف بمقدار :

١- 4 مرات

٢- 25 مره

٣- 50 مره

٤- 96 مليار وحده نقديه

الشرح :
هنا طلب المضاعف فقط يعني ما يحتاج نضرب في قيمه الودائع
مضاعف النقود البسيط = 1 / (نسبه الاحتياطي القانوني)× الوديعه الاوليه
مضاعف النقود = 1 / 4% = 25 مره

مثال (٨):

اذا كان لدينا مجتمع يعمل وفق نظام المقايضه ، واذا كان عدد السلع المتاحه للتبادل في السوق بهذا المجال يبلغ 100 سلعه ، فان الاسعار النسبيه لجميع السلع التي يتم تبادلها في هذا المجتمع سوف يكون :

١- 9900

٢- 9090

٣- 4590

٤- 4950

الشرح :
يمكن استخدام الصيغه التاليه لمعرفه عدد المعاملات المطلوبه لسلعه مـا : $\frac{(ن-1)ن}{2}$

بالتعويض بالاله الحاسبه = $\frac{(100-1)100}{2}$ =4950

مثال (٩):

في ظل نظام المقايضه اذا كان عدد السلع في التبادل يساوي 83 فان عدد الاسعار النسبيه يساوي :

١- 3320

٢- 3403

٣- 3445

٤- 3321

الشرح :
يمكن استخدام الصيغه التاليه لمعرفه عدد المعاملات المطلوبه لسلعه مـا : $\frac{(ن-1)ن}{2}$

بالتعويض بالاله الحاسبه = $\frac{(83-1)83}{2}$ = 3403

مثال (١٠):

اذا كان سعر بيع وشراء الذهب يساوي 20.6 دولار امريكي وكانت بنوك انجلترا ملزمه ببيع وشراء ذهب عند سعر 4.25 جنيه استرليني لكل غرام (والذي يعادل 480 حبه من الذهب) اذن فان 4.25 جنيه استرليني ، تساوي :

١- 480 دولار

٢- 20.6 دولار

٣- 87.5 دولار

٤- لا شي مما سبق

مثال (١١):

بإفتراض أن مجتمع ما يعمل وفق نظام المقايضه ويبلغ عدد السلع المتاحه للتبادل في السوق ٢٢ سلعه ... فإن عدد الأسعار النسبيه لجميع السلع التي يتم تبادلها في هذا المجتمع يكون :

١- ٢١ .

٢- ٢٢ .

٣- ١٣٢ .

٤- ٤٦٢ .

الشرح :

يمكن استخدام الصيغه التاليه: $\frac{(\text{ن}-1)\text{ن}}{2}$

بالتعويض = $\frac{(22-1)22}{2}$ = 132

مثال (١٢):

إذا تلقت البنوك التجاريه في أحد الدول ودائع أوليه بقيمة ٤٨ مليار وحده نقديه وكانت نسبة الإحتياطي القانوني التي حددها البنك المركزي تبلغ ٨% فإن هذا المبلغ من الودائع الأوليه سيتضاعف بمقدار :

١- ٨ مرات .

٢- ١٢ مره .

٣- ١٢,٥ مره .

٤- ٣٨٤ مليار وحده نقديه .

الشرح :

هنا طلب المضاعف فقط يعني ما يحتاج نضرب في قيمة الودائع

مضاعف النقود البسيط = ١/(نسبة الإحتياطي القانوني) × الوديعه الأوليه

مضاعف النقود = ١/ ٨% = ١٢,٥ مرة

لو طلب كمية النقود التي يمكن خلقها نضرب ١٢,٥ × ٤٨ = ٦٠٠ مليار وحدة نقدية

مثال (١٣):

بافتراض أن البنك التجاري (A) تسلم وديعة أولية من أحد المواطنين يدعي (مناحي) بقيمة 10,000 ريال سعودي. وما دام الأفراد عادة لا يحضرون فجأة ويسحبون كل أموالهم وأن كل معاملاتهم والتزاماتهم المالية سيتم تسويتها عن طريق الشيكات، فإن البنك التجاري (A) باعتباره مؤسسة تسعي لتحقيق أقصي ربح سوف يتصرف على النحو التالي:

* يحتفظ بجزء من هذه الوديعة كاحتياطي نقدي قانوني (نفترض أن البنك المركزي حدد هذه النسبة بـ 20%).

* بعد استيفاء نسبة الاحتياطي القانوني المقررة تصبح هناك امكانية لدي البنك التجاري (A) باقراض بقية المبلغ (الفائض المتاح لديه) لشخص آخر.

الشرح :

هنا هو معطينا في السؤال إنو قيمة الوديعه الأوليه هي ١٠,٠٠٠ ريال نحطها جيهة الخصوم ، و هو معطينا النسبة للاحتياطي القانوني هي ٢٠% ، طيب الحين نطلع جهة الاصول قيمة الاحتياطي القانوني والقروض(الفائض المتاح)

١٠,٠٠٠ X ٢٠% = ٢٠٠٠ وهي قيمة الاحتياطي القانوني .

بعدين ناخذ الـ ١٠,٠٠٠ ونطرحها من الـ ٢٠٠٠ راح يعطينا قيمة القروض >> ١٠,٠٠٠ – ٢٠٠٠ = ٨٠٠٠ ريال

ميزانية البنك التجاري (A)

الخصوم		الأصول	
10000	وديعة ,	2000	احتياطي قانوني
		8000	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (A) ما يلي:

- أن البنك التجاري (A) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (8,000) لمواطن آخر يدعي مفرح.
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن مفرح هو ليس نتيجة لعملية ايداع جديدة، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

تابع للمثال السابق :

بافتراض أن المواطن (مفرح) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (A) في حساب لدي البنك التجاري (B) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيره، حيث يحتفظ بنسبة

الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقي من المبلغ لعميل (زبون) آخر.

وبالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (B) علي النحو التالي:

الشرح :

هنا راح يكون نفس يلي قلته فوق ، اشتغل الآن بآخر قيمه حصلت عليها من القروض واحطها بالوديعة للميزانية اللي بعدها .

يعني قيمة القرض عن A هي ٨٠٠٠ احطها الآن عند الـ B جهة الخصوم وراح تكون هي الوديعه

٨٠٠٠ X ٢٠% = ١٦٠٠وهي قيمة الاحتياطي القانوني

٨٠٠٠ – ١٦٠٠ = ٦٤٠٠ وهي قيمة القروض (فائض المتاح)

ميزانية البنك التجاري (B)

الخصوم		الأصول	
8000	وديعة	1600	احتياطي قانوني
		6400	قروض (فائض متاح)

يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (B) ما يلي:

– أن البنك التجاري (B) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (6,400) لمواطن آخر يدعي الدوسري.

– أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوسري هو ليس نتيجة لعملية ايداع جديدة، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية).

ملاحظة : ميزانية C و D بنفس الخطوات السابقة ..

قوانين لم يتم تطبيقها على أمثلة توضيحيه (مقتبسه من المحتوى) :

صيغه النظريه الكميه :

اعتمدت نظريه فيشر على صيغه (معادله) رياضيه أطلق عليها معادله معدل التبادل ، وذلك على النحو الموضح ادناه:

$$M\times V= P\times Y$$

حيث ترمز كل من :

M= الى كميه النقود

V= الى سرعه دوران النقود

P= الى مستوى الاسعار

Y= الى الناتج المحلي الاجمالي (السلعي)

من الصيغه السابقه لمعادله معدل التبادل يمكن القول ، ان كميه النقود مضروبه في سرعه تداولها تساوي مستوى الاسعار مضروبا في الناتج المحلي الاجمالي (او عدد المبادلات / الصفقات المبرمه)

وبالتالي يمكن النظر الى الطرف الايسر من المعادله على انه يمثل : عرض النقود = $M\times V$

وبنفس القدر يمكن النظر الى الطرف الايمن من المعادله على انه يمثل : انفاق النقود = $P\times Y$

لابد ان يتساوى جانب العرض مع جانب الانفاق والذي يمثل في هذه الحاله جانب الطلب ..

صيغه النظريه :

ويطلق عليها أحياناً اسم نظرية كامبريدج، وذلك نسبة لعدد من العلماء في قسم الاقتصاد في جامعة كامبردج. ووفقاً لهذه النظرية، فإن كمية النقود المطلوبة لا ترتبط بالحجم الكلي للمعاملات، بل ترتبط بمعدل الدخل. بمعني آخر، تبني هذه النظرية تفسيرها للطلب على النقود من خلال العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى. ولذلك، فهي تصلح كنظرية للنقود المطلوبة. ولهذا الغرض، يمكن إعادة ترتيب صيغة معادلة معدل التبادل لكي تتوافق مع هذا الغرض على النحو التالي: $M \times V = P \times Y$

بقسمة طرفي المعادلة على (V)، نحصل على النتيجة التالية:

$$M= \frac{(1)}{v} * py$$

حيث تشير(PY) للدخل النقدي وتشير 1/V، إلي مقلوب سرعة دوران النقود وتشير M إلي كمية النقود.

افتراضيات النظريه :

للوصول إلي الصيغة النهائية لمعدلة الأرصدة النقدية نفترض الآتي:

– توازن سوق النقود، بمعني أن كمية النقود التي في حوزة أفراد المجتمع مساوية تماما لكمية النقود التي يرغبون في الاحتفاظ بها، أي كمية النقود المطلوبة ($M^d=M^s$)

– ثبات (V) في المدي القصير، ولذا يمكن احلال الثابت (k) مكان ($1/V$) وبالتالي يمكن إعادة كتابة المعادلة الأخيرة كما يلي:

$$M^d = k \times PY$$

الطلب على النقود وفقا لنظريه كينز يمكن التعبير على النحو التالي :

$$M^d = MT + MP + MS$$

أي بصوره اخرى :

$$\frac{M^d}{P} = F \ (-I, +Y)$$

بحيث تكون علاقة الطلب على النقود بالدخل : طردية

صيغه نظريه الطلب على الاصول : $\frac{M^d}{P} = F\,[yp\ ,\ rb - rm]\ (re - rm)\ (\pi - m)$

حيث ترمز :

$\frac{M^d}{P}$ = **للطلب على الأرصدة النقدية**

yp = **للدخل الدائم**

rm = **للعائد المتوقع من إبقاء النقود السائلة**

rb = **للعائد المتوقع على السندات**

re= **العائد المتوقع على الأسهم**

π = **لمعدل التضخم المتوقع**

حل وشرح المسائل الحسابيه المرفقه في نهاية ملخص المحترمه :

سؤال (١) صفحة ٨٧ + سؤال (٤١) صفحة ١٣٠

إذا علمت أن كمية النقد السائل في التداول وخزائن البنوك في اقتصاد ما هي ١٥٢٥ مليون دولار وكان مجموع الاحتياطيات الإلزامية (القانونية) التي يحتفظ فيها البنك المركزي ٦٠ مليون دولار ، وكانت القيمة السوقية للسندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك تساوي ٩٥ مليون دولار ، فإن القاعدة النقدية في هذا الاقتصاد تساوي :

١. ٩٥ مليون
٢. ١٥٢٥ مليون
٣. ١٦٨٠ مليون
٤. ١٥٨٥ مليون

الحل :
القاعدة النقدية = ١٥٢٥ مليون + ٦٠ مليون = ١٥٨٥ مليون

سؤال (٣) صفحة ١٣٥

إذا علمت أن كمية النقد السائل في التداول وخزائن البنوك في اقتصاد ما هي ٢٥٠٠ مليون دولار وكان مجموع الإحتياطايات الإلزامية (القانونية) التي يحتفظ فيها البنك المركزي ٧٣٠ مليون دولار وكانت القيمة السوقية للسندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك تساوي ٩٥ مليون دولار فإن القاعدة النقدية في هذا الإقتصاد تساوي :

١. ٢٥٠٠ مليون
٢. ٣٣٢٥ مليون
٣. ٣٥٩٠ مليون
٤. ٣٢٣٠ مليون

الحل :
القاعدة النقدية = ٢٥٠٠ مليون + ٧٣٠ مليون = ٣٢٣٠ مليون

شرح الحل :

✓ **المحاضرة التاسعه صـ ٤٨ من الملخص :**

تتكون الكتلة النقدية أو ما يسمي بالقاعدة النقدية من مصدرين:

أولهما: العملات في التداول (المعدنية والورقية) خارج الجهاز المصرفي والتي تتحدد بحجم السيولة التي يتم الاحتفاظ بها لغرض المبادلات.

ثانيهما: احتياطيات البنوك والمؤسسات المالية الاخرى لدى البنك المركزي والتي يتحدد حجمها بنسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على هذه البنوك والمؤسسات.

القاعدة النقدية = العملات في التداول (النقد السائل) + نسبة الاحتياطي القانوني

سؤال (١٥) صفحة ٣٢ + سؤال (٨٩) صفحة ١١٨

إذا علمت أنه إذا قام شخص ما بإيداع ٦٥٠٠٠ ريالاً في البنك وكان الحد الأقصى الذي يسمح للبنك إقراضه من هذه الوديعه هو ٦٠٤٥٠ ريالاً . فإننا نستنتج أن الاحتياطي القانوني في هذه النظام المصرفي هو :

١. ٧%
٢. ٩%
٣. ١١%
٤. ٥%

الحل :
الاحتياطي القانوني = ٦٥٠٠٠ - ٦٠٤٥٠ = ٤٥٥٠ × ١٠٠ / ٦٥٠٠٠ = ٧%

سؤال (١٧) صفحة ١٣٨

إذا علمت أنه قام شخص ما بإيداع ٤٥٦٩ ريالاً في البنك وكان الحد الأقصى الذي يسمح للبنك إقراضه من هذه الوديعه هو ٤٢٧٢ ريالاً فأننا نستنتج أن الاحتياطي القانوني في هذا النظام المصرفي هو :

٥. ٨,٥%
٦. ٥,٥%
٧. ٧,٥%
٨. ٦,٥%

الحل :
الاحتياطي القانوني = ٤٥٦٩ - ٤٢٧٢ = ٢٩٧ × ١٠٠ / ٤٥٦٩ = ٦,٥%

شرح الحل :

✓ المحاضرة الرابعه صـ ١٩ من الملخص :

عملية خلق النقود المبسط وتحديداً المثال الأول

بالأمثلة بالملخص يعطينا دائما (مبلغ الوديعة الأولي) و(نسبة القانونية لاحتياطي البنك)

كمثال بنك تجاري (A) قام المواطن مفرح بإيداع مبلغ كوديعه بقيمة 10,000 ريال

والاحتياطي النقدي القانوني الذي فرضه البنك المركزي كان ٢٠% = ٢٠٠٠ ريال من مبلغ الوديعة إذن نسبة المبلغ الباقي

والذي بإمكان البنك إقراضه إلى عميل آخر كان ١٠,٠٠٠ ريال – ٢٠٠٠ ريال = ٨٠٠٠ ريال

بالمسائل السابقة المعطيات (مبلغ الوديعة الأولية) و (نسبة المبلغ الممكن إقراضه) وطلب نسبة الاحتياطي القانوني التي فرضت كم كانت ..

الحل بسيط لم يذكر بالمحتوى إنما حسب الفهم

نسبة الاحتياطي القانوني = مبلغ الوديعة الأولية – المبلغ الممكن إقراضه × ١٠٠ ÷ مبلغ الوديعة الأولية

سؤال (٤٦) صفحة ١٥٠

إذا افترضنا وجود بنك واحد في الدولة وإذا كان عرض النقود M1 يساوي ١,٩٠٠,٠٠ ريال ومجموع الودائع تحت الطلب يساوي ٢,٠٠٠,٠٠٠ فهذا يعني أن النقد المتداول خارج البنك :

٩. زاد بمقدار ١٠٠,٠٠٠ ريال

١٠. قل بمقدار ١٠٠,٠٠٠ ريال

١١. لم يتغير

١٢. ليس مما تقدم

الحل :

$$M1=1.900.000 + 2.000.000 = 3.900.000$$

شرح الحل :

✓ المحاضرة التاسعه صـ ٤٨ من الملخص :

عرض النقود بالمفهوم الضيق M1 : ويشمل العملات المعدنية والورقية لدى الجمهور والمتداوله خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها الودائع الجارية ..

ملاحظه ختاميه :

تم استبعاد وحذف كل من أسئلة المسائل التالية :

* سؤال ٢٢ و٢٣ صفحه ٩٤
* سؤال ١ صفحه ١١٣
* سؤال ٢٨ صفحة ١١٧
* سؤال ٣٦ صفحه ١١٩
* سؤال ٦٢ صفحة ١٢٣
* سؤال ٨ و ٩ صفحة ١٢٦
* سؤال ١٣ و ١٦ صفحة ١٢٧
* سؤال ٨ صفحة ١٣٥

وذلك لأنها خارجه من محتوى المقرر ..

مع تمنياتنا لكم بكل التوفيق

شرح المثال ١٠
مقتبس من كتاب المقرر
الفصل الثاني (النظم النقدية)

ثانياً: استقرار أسعار الصرف

يتمتع الذهب بالقبول العام كوسيط للتبادل ليس على المستوى المحلي فحسب، بل كذلك على المستوى الدولي. لذلك، فإن جميع الدول كانت تقبل النقود السلعية أو الائتمانية كوسيط لتسوية الالتزامات المالية في المبادلات التجارية طالما تمتعت النقود بالثقة بإمكانية تحويل هذه النقود إلى ذهب.

فعندما تكون دولة معينة على قاعدة الذهب فمعنى ذلك، أنها تكون ملزمة بشراء وبيع الذهب إلى الجمهور مقابل النقود الورقية عند معدل ثابت، وكذلك السماح باستيراد وتصدير الذهب دون أي قيود. لذلك لا يتغير سعر الصرف تحت هذه الظروف إلا في حدود ضيقة جداً. فمثلاً، عندما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا على قاعدة الذهب خلال الفترة (1925-1931)، كان سعر بيع وشراء الذهب يعادل 20.6 دولار لكل غرام من الذهب. كذلك الحال بالنسبة لبنك إنكلتره، حيث كان ملزماً قانوناً بشراء وبيع الذهب عند سعر 4.25 باون إسترليني لكل غرام من الذهب. وبما أن الغرام الواحد من الذهب (والذي يعادل 480 حبة) يساوي 20.6 دولار في الولايات المتحدة، أو 4.25 باون إسترليني في بريطانيا، فمعنى ذلك أن 20.6 دولار = 4.25 باون إسترليني، أو أن الباون يساوي 4.85 دولار، أو 113 حبة من الذهب.

وإذا افترضنا أن تكاليف شحن وتأمين 113 حبة من الذهب بين نيويورك ولندن كانت تعادل في سنة 1930 حوالي 0.02 دولار، فإن سعر صرف الدولار مقابل الباون الإسترليني سيبقى ضمن حدود 4.83 إلى 4.87 دولار، وذلك في الحالتين التاليتين :

- ففي حالة ارتفاع سعر صرف الباون الإسترليني في سوق التحويل الخارجي إلى 4.88 دولار مثلاً، فسيكون من صالح المستورد الأمريكي شراء 113 حبة من الذهب من سوق نيويورك بمبلغ 4.85 دولار وشحنها إلى لندن وتحمل تكاليف الشحن والتأمين البالغة 0.02 دولار لأجل تسديد قيمة الواردات إلى المصدر البريطاني، ولذلك يدفع المستورد الأمريكي 4.87 دولار بدلاً من 4.88 دولار مقابل الباون.
- أما في حالة انخفاض سعر صرف الباون الإسترليني إلى 4.82 دولار، فسيكون من صالح المستورد البريطاني شراء 113 حبة من الذهب من سوق لندن بسعر 4.85 دولار وشحنها إلى نيويورك